

Distr.  
GENERAL

S/1996/412  
7 June 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

(٢٣ آذار/مارس - ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ التي طلب فيها المجلس أن أقدم إليه تقريرا مرة كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويقدم هذا التقرير سردا لهذه الأنشطة منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/212).

#### ثانيا - صون وقف إطلاق النار

٢ - ظلت الحالة في طاجيكستان متوترة جدا. وكانت أكثر التطورات خطورة في قطاع تافيلدارا. وفي خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٦، كان القتال في تلك المنطقة ساكنا الى حد كبير، حيث شهدت المنطقة تبادلا للنيران من بعد. واستغلت الحكومة تلك الفترة في تعزيز قواتها مستخدمة الطريق الممتد بين كولياب مخترقا خوفالينغ وتافيلدارا. وفي نهاية آذار/مارس، أصبح من المتعذر تقريبا استخدام طريق خوفالينغ للأغراض العسكرية بسبب الأحوال الجوية وحالة الطريق نفسه، وأصبح لزاما نقل المؤن باستخدام الطائرات المروحية. وخلال الفترة برمتها فرضت الحكومة قيودا شديدة على تحركات البعثة. وتعذر على البعثة أيضا مراقبة أنشطة المعارضة على جانب خط المواجهة التابع لها.

٣ - وتساعد القتال في بداية أيار/مايو ١٩٩٦. ففي ٩ أيار/مايو، شنت قوات المعارضة هجوما بریا حقق بسرعة ثلاثة أهداف هي: احتلال خور الذي يتحكم في الوصول الى وادي أوبيخينغو؛ وتدمير مقر الحكومة الأمامي بالقرب من ساوود؛ والسيطرة على الطريق المؤدي الى معبر جبل خوبوروبوت. وفي مطلع ليلة ١١ أيار/مايو، احتلت قوات المعارضة قمة جبل تبلغ ٦٠٠ متر شرق تافيلدارا وبدأت في قصف المدينة. وأثار ذلك الذعر بين الجنود والمدنيين حيث سعى الكثيرون منهم الى اللجوء الى داخل تافيلدارا. وفي الساعة ٢٠٠٠ تم سحب فريق مراقبي الأمم المتحدة حرصا على سلامتهم وجرى ترحيلهم الى غارم.

٤ - وفي ١٢ أيار/مايو، سقطت تافيلدارا في قبضة المعارضة. ونتيجة لذلك، فقدت الحكومة عددا كبيرا من جنودها وكمية كبيرة من المعدات. وحدثت خسائر في صفوف كثير من رجالها العاملين في الخدمة (قوات الجيش والميليشيا وقوات الأمن) أو وقعوا أسرى، في حين فر منهم عدد غير معروف. ومن المهم أن المعارضة قطعت الطريق المؤدي الى معبر خووروبوت، وهو الوصلة الداخلية الوحيدة بين غورني - باداكشان وبقية البلد، كما أنه طريق إمداد هام خلال الفصل الدفئ (برغم أنه من المتعذر سلوكه في فصل الشتاء).

٥ - وخلال القتال الضاري حول تافيلدارا، دعت الأمم المتحدة مرارا كلا من الحكومة والمعارضة الى وقف الأعمال الحربية. واحتجت بعثة مراقبي الأمم المتحدة أيضا على قيام المعارضة بقصف تافيلدارا، مما يعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. وفي ٢١ أيار/مايو، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا بالنيابة عن المجلس يدين فيه انتهاك اتفاق طهران لوقف إطلاق النار (S/1994/1102، المرفق الأول) ويطالب بوقف الأعمال الهجومية وأعمال العنف على الفور (S/PRST/1996/25).

٦ - وبعد سقوط تافيلدارا، واصلت الحكومة تعزيز قواتها في غارم وقامت بوزع قوات على طول الطريق الممتد من دوستانبي الى غارم وجيرغاتال. وتتعرض هذه القوات لمضايقات مستمرة من جانب المقاتلين التابعين للمعارضة.

٧ - وفي ١٤ أيار/مايو، وقعت مظاهرات احتجاج ضخمة في خودجنت وأورا تيوب ومنطقة لينين آباد. وجاءت هذه الاحتجاجات عقب مقتل عديد من الأشخاص البارزين من لينين آباد في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو. وطالب المحتجون بعزل رؤساء الإدارة المدنية وموظفي إنفاذ القوانين في منطقة كولياي، ومنح المنطقة مزيدا من الحكم الذاتي، وتحسين إمدادات الأغذية واتخاذ تدابير أكثر فعالية لمكافحة الجريمة. ولتهدئة الحالة، قامت الحكومة باستبدال موظفي إنفاذ القوانين وعينت محلهم أشخاصا من لينين آباد وتورسونزاد في وظائف حكومية رفيعة المستوى في منطقة لينين آباد. وعلى الرغم من توقف المظاهرات، ظلت الحالة متوترة في لينين آباد.

٨ - وفي ٢ حزيران/يونيه، بدأت قوات الحكومة في شن هجوم مضاد في تافيلدارا. وإبان إعداد هذا التقرير، كانت المعلومات المتوافرة عن الموقف قليلة، حيث تعذر تماما على مراقبي بعثة الأمم المتحدة الوصول الى المنطقة، ولم يقدم أي من الطرفين تفاصيل في هذا الشأن.

٩ - أما في بقية أنحاء البلد، فالحالة هادئة نسبيا، على الرغم من أن قوات الحدود الروسية أبلغت عن وقوع هجمات متفرقة شنتها قوات المعارضة على مراكز الحدود في منطقة موسكوفسكي. وأعلنت

المعارضة مسؤوليتها عن بعض هذه الاعتداءات. وعلى طول الحدود في غورني - باداكشان، كانت الحالة هادئة نسبياً.

### ثالثاً - عملية التفاوض

١٠ - إن عدم إحراز تقدم في معالجة المشاكل السياسية الأساسية خلال المرحلة الثانية من محادثات عشق آباد، والذي أحطت به المجلس علماً في تقريره السابق، والقتال الذي وقع في وقت لاحق، قد أدّى إلى توقف عملية التفاوض. أما النتيجة الوحيدة الواعدة لمحادثات عشق آباد، وهي الاتفاق على عقد دورة استثنائية للبرلمان، فإنها لم تنفذ بالكامل، حيث لم تشارك فيها المعارضة على أساس أنه لم يتحقق ضمان أمن ممثليها.

١١ - وفي الفترة من ٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، اضطلع ممثلي الخاص الجديد لطاجيكستان، السيد غيرد مريم بأول مهمة له في المنطقة، أجرى خلالها مفاوضات مع الرئيس ايمومالي رحمانوف، في دوشانبي، ومع السيد عبد الله نوري زعيم المعارضة، في طهران. وأجرى أيضاً مشاورات مع وزراء خارجية كازاخستان، وقيرغيزستان، وباكستان، والاتحاد الروسي، وتركمانستان وأوزبكستان، ومع نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. وقد قدم لي ممثلي الخاص تقريراً عن نتائج مهمته وأفاد بصورة خاصة أنه قد تم تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ دون شروط خلال محادثاته مع قيادتي الجانبين الطاجيك. وكرر الرئيس رحمانوف أن حكومته تجند تمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال فترة المحادثات الطاجيكية بكاملها. ووافقت المعارضة الطاجيكية المتحدة على تمديد الاتفاق لمدة ثلاثة أشهر، وأصدرت إعلاناً بهذا الشأن وقعه السيد نوري (انظر مرفق هذا التقرير).

١٢ - وبالإضافة إلى تمديد وقف إطلاق النار، ناقش ممثلي الخاص مع الرئيس رحمانوف وكبار مستشاريه سبل تحقيق تسوية سياسية شاملة. وأقر الرئيس رحمانوف بأنه لا يمكن حل النزاع في بلده إلا عن طريق الحوار. وقال، في هذا الصدد، إن وفد الحكومة قبل المقترحات التي قدمتها الأمم المتحدة أثناء المرحلة الثانية من محادثات عشق آباد. غير أنه أفرد مسألة واحدة فقط، هي إنشاء محفل استشاري للشعوب الطاجيكية، الذي قال إنها يجب أن تناقش كقضية لها الأولوية خلال المحادثات الطاجيكية المشتركة.

١٣ - ووعد الرئيس رحمانوف بتوفير الأمن اللازم لأعضاء اللجنة المشتركة الممثلين للمعارضة مما يمكن اللجنة من استئناف أنشطتها بعد أن توقفت في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ نتيجة اختطاف العضو في رئاسة اللجنة المشتركة الممثل لجبهة المعارضة. ووعد أيضاً بأن يكفل حرية انتقال أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

١٤ - وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، اجتمعت والرئيس رحمانوف في موسكو حيث كان يحضر مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة. وكرر الرئيس رحمانوف التزام حكومته بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع، وأكد على

أهمية الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في استقرار الحالة في البلد. وأعرب عن الأمل في أن يتم تمديد ولاية البعثة، وأكد لي توفير الأمن لأفرادها وحرية انتقالهم.

١٥ - أما زعيم المعارضة الطاجيكية، السيد نوري، فقد صرح خلال مفاوضاته في طهران مع مبعوثي الخاص أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع الطاجيكي، وأنه ينبغي حل هذا النزاع عن طريق الحوار وحده. واقترح، وفقا لذلك، أن تُستأنف المفاوضات الطاجيكية المشتركة في أقرب وقت ممكن. وكإجراء لبناء الثقة، قررت المعارضة الإفراج دون شرط، عن ٢٦ سجيناً كانت قد اسرتهم في منطقة تافيلدارا. وقد تأخر الإفراج الذي كان من المقرر إتمامه في ٢٨ أيار/مايو؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية على اتصال مع كلا الجانبين لترتيب هذا الإفراج بأسرع ما يمكن. وفي الوقت نفسه، كرر زعماء المعارضة أفكارهم بشأن إنشاء مجلس للمصالحة الوطنية بوصفه الحل الوحيد للمشكلة الطاجيكية. وقد ورد وصف لهذا الاقتراح في تقريره السابق.

#### رابعا - أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

##### ألف - اللجنة المشتركة

١٦ - لم تعمل اللجنة المشتركة أثناء هذه الفترة نظرا لغياب أعضائها الممثلين للمعارضة. ولم تقدم الحكومة بعد، رغم تأكيدات المتكررة، ضمانات خطية بأنهم لن يمسوا بأذى، وهي أحد شروط عودتهم. ولم يصدر عن الحكومة أيضا أية إعلانات بشأن تحقيقاتها في مصير السيد ظافر رحمانوف، الرئيس المشارك للجنة المشتركة عن المعارضة، الذي اختطف في شباط/فبراير ١٩٩٦، الأمر الذي كان السبب في رحيل أعضاء اللجنة المشتركة الممثلين للمعارضة عن دوشانبي. وفي غياب اللجنة المشتركة، أجرت البعثة عددا من التحقيقات بشأن ما يحتمل أنه انتهاكات لوقف إطلاق النار وأبلغت إلى الطرفين نتائج التحقيقات.

١٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيت أنشطة البعثة إعاقه شديدة من جراء القيود المفروضة على التنقل. فقد كانت الحكومة تمنع البعثة عموما من سلك طريق كولياب - خوفالينغ - تافيلدارا والطريق بين موسكوفسكي وشورواباد. وعزا ممثلو الحكومة هذه القيود إلى شواغل أمنية وإلى سوء حالة الطريقين. بيد أن القوات الحكومية والمدنيين المحليين يستخدمون هذين الطريقين بحرية. وقد طرحت هذه المسألة مرارا على الحكومة، بجميع مستوياتها، وبذل جهد جديد لإيجاد حل لها بعد صدور بيان رئيس مجلس الأمن المتقدم ذكره، الذي تضمن فقرة عن هذا الموضوع. على أن القيود ظلت مفروضة رغم ورود تأكيدات من أعلى المستويات برفعها.

١٨ - وقد قيدت المعارضة حركة البعثة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عندما أوقفت دورية تابعة للبعثة ولم يُسمح لها بمتابعة سيرها عند مدخل وادي ياسغوليم، في فانج. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أوقفت وفتشت دورية للبعثة وسيارة سفير الولايات المتحدة لدى طاجيكستان وهما تتجهان شمالا على الطريق المؤدي بين

دوشانبي وغرم قبل أن يُسمح لهما بمتابعة السير. وقد قدمت البعثة احتجاجا على كلا الحادثين إلى قيادة المعارضة، التي أعلنت مسؤوليتها عنهما ووعدت بتوجيه تعليمات إلى القادة الميدانيين للامتناع عن تقييد حركة البعثة.

١٩ - وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٦، أطلق قناصة النار على دورية تابعة للبعثة على الطريق المؤدي بين تافيلدارا وغرم. وفي ١٧ أيار/مايو، تعرض فريق تابع للبعثة لحادث سلب أثناء قيامه بدورية واحتجز أكثر من ثلاث ساعات في منطقة تسيطر عليها المعارضة. ولم يتم التعرف على المعتدين في كلتا الحالتين. وقد أنكرت المعارضة مسؤوليتها عن الحادثين، مستشهدة بوجود فرق إجرامية مسلحة عديدة.

#### باء - الاتصال

٢٠ - ظلت البعثة على اتصالات منتظمة بقوات حرس الحدود الروسية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، على صعيد المقر وفي الميدان على السواء. وكانت تتعاون على نحو وثيق مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وداومت البعثة اتصالاتها المنتظمة وأنشطة اتصالها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية لتيسير توفير المساعدة الإنسانية.

#### جيم - الجوانب التنظيمية

٢١ - تولى السيد ميريم، فضلا عن عمله كممثل الخاص لطاجيكستان، ومقره في دوشانبي، مهمة رئيس بعثة المراقبين، خلفا للسيد داركو سيلوفيتش. وفي بداية حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان قوام البعثة ٩٤ فردا، منهم ٤٤ مراقبا عسكريا من الأردن (٦)، وأوروغواي (٥)، وأوكرانيا (٣)، وبلغاريا (٦)، وبنغلاديش (٧)، وبولندا (٢)، والدانمارك (٤)، وسويسرا (٥)، والنمسا (٦)، و ٥٠ موظفا مدنيا، منهم ١٨ معينون تعيينا محليا. وظل العميد حسن أباطة (الأردن) كبيرا للمراقبين العسكريين.

٢٢ - وكان للبعثة، فضلا عن مقرها في دوشانبي، ثمانية أفرقة موزعة على البلد كله (انظر الخريطة المرفقة)؛ وقد أخلت مركز البعثة في تافيلدارا مؤقتا في ١١ أيار/مايو بسبب القتال الدائر فيها. وأكدت حكومة أفغانستان قرارها السماح بإنشاء مركز للبعثة في تالوكان لاقامة اتصالات مع زعماء المعارضة المتمركزين هناك. ويؤمل أن يتم الانتشار الفعلي في هذا المركز في المستقبل القريب.

#### دال - الجوانب المالية

٢٣ - بموجب القرار ٤٩/٢٤٠ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة مبلغا إجماليا ٢٠٠ ٠٤٤ ١٠ دولار لمواصلة عمل بعثة المراقبين للفترة من ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وهذا المبلغ يساوي ما إجماليه ٤٠٠ ٧١٧ دولار في الشهر. وفضلا عن ذلك، أوصت اللجنة الخامسة

في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ضمن مشروع قرار قدمته A/C.5/50/L.48، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٤٧٨ ٧ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وهو مبلغ يساوي ما إجماليه ٢٤٢ ٦٢٣ دولارا في الشهر. وعليه فإنه، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر إضافية، فإن تكاليف مواصلة عمل البعثة سيصل إجماليها إلى ما يقرب من ٣,٨ مليون دولار.

٢٤ - وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، كان مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة للحساب الخاص لبعثة المراقبين يبلغ ٢٩٦ ٧٨٨ دولارا، وهو مبلغ يمثل نحو ٦ في المائة من الاشتراكات المقررة للبعثة منذ بدايتها. وكان مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام يبلغ ١,٧ بليون دولار.

#### خامسا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة

٢٥ - مثّل في البلد، خلال الفترة قيد الاستعراض، كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع أن القيود المالية لم تسمح بتجديد عقد الممثل الخاص لمنظمة الصحة العالمية في طاجيكستان، فقد أُنشئ مكتب اتصال وطني لتنسيق أنشطة المنظمة في البلد. وفي مطلع عام ١٩٩٦، وجهت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي نداءات لمعالجة الأزمة في قطاعات الأغذية والصحة والتعليم، وقدمتا المساعدة التي اتخذت شكل منتجات غذائية ومساهمات زراعية وألبسة ومأوى ومواد تعليمية وأدوية ولقاحات وخدمات خبراء في مجالات شتى. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى وزارة العدل فيما يتصل بالتشريعات ومراعاة الأصول القانونية فيما يتصل بالمشردين داخليا واللاجئين.

٢٦ - وتأسيسا على جهود المفوضية، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا مشروعا متعدد القطاعات بمبلغ ٢٠ مليون دولار يرمي إلى تعزيز إعمار المناطق الريفية وإصلاحها وتنميتها، ويجري التماس الحصول على مساهمات لهذا المشروع. ويعكف البرنامج الإنمائي أيضا على تشجيع أنشطة بناء السلام والمصالحة من خلال مشروع قائم على المجتمعات المحلية يركز على الشباب في أشد مقاطعات البلد تضررا بالحرب. وأقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مؤخرا تقديم قرض احتياطي لطاجيكستان يقدر بمبلغ ٢٢ مليون دولار، إيذانا بشروع المؤسسات المالية الدولية في المشاركة النشطة في العملية الإنمائية. وتشمل المجالات الهامة الأخرى للمساعدة الراهنة والمقبلة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة المياه والمرافق الصحية، والزراعة، والنقل العام، والرعاية الصحية، والإدارة العامة والحكم، وتنسيق المعونات، وتطوير المؤسسات الصغيرة، والطاقة.

٢٧ - ومع النهاية الرسمية لحالة الطوارئ "المعقدة" في آخر عام ١٩٩٥ وتقليص وجود المفوضية في طاجيكستان، حُلت وحدة التنسيق الميداني التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية في دوشانبي وعُين المنسق

المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلاً رسمياً لإدارة الشؤون الإنسانية في طاجيكستان. بيد أن حالة الطوارئ لا تزال قائمة، مقرونة بانتشار البطالة والفقر والمجاعة على نطاق واسع، وهو أمر لا يزال يستدعي اهتماماً شديداً من المجتمع الدولي.

#### سادساً - ملاحظات

٢٨ - يساورني بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في طاجيكستان، التي بلغت أشد درجات التقلب وأسوأها منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٢. فقد أسفرت الاشتباكات الواسعة النطاق في منطقة تافيلدارا عن خسائر فادحة في الأرواح، وانقطاع الاتصالات بين العاصمة وجزء كبير من البلد، وتفاقم الحالة الإنسانية للسكان المدنيين تفاقمًا شديداً. وتشير المعلومات التي بلغتني من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان إلى استمرار القتال. وتشير هذه التطورات لتساؤلات جدية حول صدق الطرفين الطاجيكيين ونواياهما.

٢٩ - ومن ناحية أخرى، بدأ ممثلي الخاص الجديد ورئيس البعثة في دوشانبي أنشطته منذ فترة وجيزة، وأعتقد أنه ينبغي أن يتاح له بعض الوقت كي تفضي جهوده إلى نتائج، على الرغم من الشكوك التي أثارها التطورات الأخيرة. وفي هذا الصدد، سيكون الدعم الذي توفره الحكومات المعنية أساسياً. كما أحطت علماً بالاعتقاد الذي جزم به كلا الطرفين من أنه لا سبيل إلى حل النزاع في طاجيكستان بالوسائل العسكرية وبغزهما المعلن على استثناء المفاوضات الطاجيكية في أسرع وقت ممكن. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر. فإذا لم تتحسن في نهاية هذه الفترة احتمالات إحراز تقدم فإنني أوصي بأن يستعرض مجلس الأمن التزام الأمم المتحدة في هذه الساحة.

٣٠ - أما الأولوية الأولى في الظروف الراهنة فهي إعادة وقف إطلاق النار على نحو فعلي. وإنني أناشد الطرفين الطاجيكيين وقف الأعمال القتالية فوراً والتقيّد الدقيق بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وقد أوعزت إلى ممثلي الخاص بأن يعمل على تيسير عقد الجولة المقبلة من المحادثات الطاجيكية في أقرب وقت ممكن لمناقشة طرائق إعادة وقف إطلاق النار وتعزيزه وتوفير ضمانات إضافية لاحترامه احتراماً دقيقاً.

٣١ - وفي الشهور القليلة الماضية، أعيدت أنشطة بعثة المراقبين من جراء التهديدات الموجهة إلى أمن أفرادها والقيود المفروضة على حركة المراقبين العسكريين. ولا تزال أنشطة اللجنة المشتركة معلقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بسبب عدم توفير الأمن الكافي لأعضائها من المعارضة. وإنني أطلب إلى الجانبين إزالة هذه العوائق وتهيئة الظروف اللازمة كي تؤدي بعثة المراقبين أعمالها بصورة فعالة وكي تستأنف اللجنة المشتركة أنشطتها في أسرع وقت ممكن.

٣٢ - وأطلب من جديد إلى السلطات الأفغانية وإلى المعارضة الطاجيكية المتحدة وضع الترتيبات النهائية التي تتيح إنشاء مركز اتصال إضافي في طالقان.

٣٣ - وختاماً، أود أن أثني على السيد داركو سيلوفيتش، رئيس بعثة المراقبين السابق، وعلى العميد حسن أباظة، رئيس المراقبين العسكريين، وعلى الرجال والنساء الذين خدموا في بعثة المراقبين للطريقة التي اضطلعوا بها بمهامهم. فقد أدوا خدمة ممتازة في ظل ظروف بالغة الصعوبة وخطيرة في كثير من الأحيان.



مرفق

[الأصل: بالروسية]

إعلان أصدرته المعارضة الطاجيكية المتحدة بشأن تمديد  
اتفاق طهران على الوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف  
الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية -  
الأفغانية وداخل البلد

مراعاة لضرورة مواصلة اجراء الحوار السياسي الذي يرمي إلى تحقيق تسوية عاجلة للصراع وتحقيق الوثام الوطني، تمدد المعارضة الطاجيكية المتحدة فترة سريان اتفاق طهران لمدة ثلاثة أشهر حتى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وبذلك، تفترض المعارضة الطاجيكية المتحدة أن الجانبين يفيان بالتزامهما بعدم منع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان والصحفيين من زيارة الاقليم الخاضع لسيطرتهم.

وستقوم الحكومة والمعارضة الطاجيكية المتحدة أيضا بإزالة الموانع على الطرق وكفالة تحرك المدنيين والبضائع غير العسكرية دون عائق.

وقد أحاطت المعارضة الطاجيكية المتحدة علما أيضا برسالة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد جيرد ميريم، بشأن تأكيد الحكومة لالتزاماتها بتوفير ضمانات أمنية لأعضاء اللجنة المشتركة من المعارضة، بما في ذلك حمايتهم على مدار الساعة.

وباتخاذ هذا القرار بتمديد الاتفاق على الوقف المؤقت لإطلاق النار، تعقد المعارضة الطاجيكية المتحدة الأمل على أن يتقيد به الجانبان تقيدا تاما وفقا لما يمليه الضمير وبأوفى ما يمكن.

(توقيع) سيد عبدالله نوري  
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

١٩ أيار/مايو ١٩٩٦

طهران

— — — — —

- - - - -